المحاضرة الاولى/الاقتصاد الجزائري خلال فترة الحكم العثماني.

مقدمة: عرفت الجزائر بعد ضعف الدولة العباسية ظهور مجموعة من الدول المستقلة مثل (الدولة الرستمية، الدولة الإدريسية والدولة الزيرية)، هذه الانقسامات و الصراعات بين هذه الاخيرة جعلها غير قادرة على مجابهة التهديدات الخطيرة التي تعرضت لها من قبل الامبراطورية الاسبانية التي كانت تسعى لفرض سيطرتها والتوسع في حوض البحر الأبيض المتوسط. اماما هذه الاوضاع استنجدت الجزائر بالدولة العثمانية والتي لبت النداء و فرضت الحماية على الجزائر في 1518م. فكيف كانت الأوضاع الاقتصادية في الجزائر خلال312 عاما من الحكم العثماني للجزائر؟.

1/فرض الحماية العثمانية على الجزائر(1518-1830):

بدأت الفتوحات الإسلامية في الأندلس عام 711 ميلادي عندما قاد طارق بن زياد جيشًا من المسلمين عبر مضيق جبل طارق, بعد ذلك شهدت الأندلس فترة من الازدهار الثقافي والعلمي، حيث أصبحت مركزًا للحضارة الإسلامية في أوروبا. الا انه بعد انهيار الدولة الأموية، انقسمت المنطقة إلى عدة ممالك صغيرة ما أدى إلى ضعفها.

استغلت الكنيسة و الامبراطورية الاسبانية فرصة الصراعات الداخلية بين المسلمين وضعفهم لشن حملات عسكرية عليهم وتمكنوا فعلا من جعل ملك غرناطة يستسلم للملكين الكاثوليكيين، إيزابيلا وفرديناند، بعد حصار طويل في 2 يناير 1492. هذا الحدث يُعتبر نهاية الحكم الإسلامي في الأندلس و الذي استمر لمدة تقارب الثمانية قرون.

بعد سقوط غرناطة، هاجر العديد من المسلمين إلى شمال أفريقيا، بما في ذلك الجزائر بسبب ما تعرضوا له من اضطهاد وتعذيب من قبل السلطات الإسبانية، و ساعدهم في ذلك **خير الدين بربروس**[1] الذي قام بنقل الآلاف منهم إلى الجزائر عبر سفنه، ويقدر عددهم بحوالي 70,000 مسلم نقلو الى الجزائر.

بعد هذا النجاح الذي حققته الامبراطورية الاسبانية ازداد طموحها في توسيع رقعتها الجغرافية والسيطرة على الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، ما جعل نظرها يتجه نحو الموانئ الجزائرية بعد 1492م وبالفعل خلال الفترة الممتدة من 1505 إلى 1512 استطاعت الإمبراطورية الاسبانية احتلال لمجمل الموانئ الجزائرية.

ملاحظة: كانت الجزائر أثناء احتلال الاسبان لمجمل موانئها مقسمة كالتالي:

-الشرق الجزائري كان تحت سيطرة الحفصيين حتى حدود ولاية بجاية.

-الغرب الجزائري كان تحت سيطرة الزيانيين.

-أما بقية البلاد فكانت متقاسمة بين أمراء منشقين عن الحفصيين والزيانيين أو تحت سيطرة قبائل متفرقة ومتشتتة، هذه الانشقاقات التي كانت تعاني منها البلاد سهلت من مهمة الاسبان لاحتلال الجزائر.

---

[1] **خير الدين بربروس/** وُلد في جزيرة لسبوس اليونانية حوالي عام 1478. كان قائدًا بحريًا بارزًا في البحرية العثمانية وأحد أهم الشخصيات في التاريخ العثماني. اشتهر بربروس بإنجازاته البحرية، حيث قاد العديد من الحملات الناجحة ضد القوى الأوروبية، بما في ذلك إسبانيا وجنوة. في عام 1516، حرر الجزائر من الاحتلال الإسباني وأعلنها تحت سيطرة الدولة العثمانية.

في الوقت نفسه كان يحكم البحر الأبيض المتوسط مجموعة من القراصنة على رأسهم بابا عروج الذي لطالما أخل بالبواخر الأوروبية ، ما جعل الجزائريين يستنجدون به لتحرير موانئهم من قبضة الاسبان فحدث ذلك فعلا ولكن بعد وفاته في 1518 خلفه خيرالدين بربروس غير أنه أمام قوة الاسبان لم يجد هذا الأخير مخرجا إلا الاستنجاد بالإمبراطورية العثمانية، فأرسل الجزائريين وفدا إلى السلطان سليم طالبين منه أن تصبح الجزائر تحت الحماية العثمانية وعلى اثر ذلك أعلن الملك سليم الأول تعيين خير الدين بربروس باي لارباي (نائب السلطان في ولاية الجزائر) وكان ذلك بداية الوجود العثماني في الجزائر والذي استمر من 1518 إلى 1830 فكيف كانت الأوضاع الاقتصادية في الجزائر في ظل هذه الحماية العثمانية ؟

2/القطاع الزراعي اثناء فترة الحكم العثماني للجزائر:

ا/انواع ملكية الاراضي خلال فترة الحكم العثماني: خلال فترة الحكم العثماني في الجزائر، كانت هناك عدة أنواع من ملكية العقار، والتي يمكن تصنيفها الى 5 اصناف كما يلي:

1/ **الملكية الخاصة**: تشمل الأراضي التي يملكها أفراد أو عائلات و يتم استغلالها بشكل فردي أو مشاعي(جماعي)، ولا يدفع اصحابها الضرائب للدولة "سوى فريضتا العشر والزكاة"[2], و هي عبارة عن مساحات صغيرة و غير مستقرة بحكم كونها تخضع لأحكام الارث و البيع و قد تتعرض للمصادرة من قبل الحكام.

2/**أراضي العرش**: تكون ملكيتها جماعية لسكان القبيلة او العشيرة حيث يُعطى للأفراد حق الانتفاع بها فقط، وتكون تحت إشراف الحكومة. يتم استغلالها حسب امكانيات الافراد مع ترك جزء منها للرعي[3].

3/**أراضي المخزن**: تُمنح هذه الأراضي للجالية العسكرية أو الفلاحين الذين يقدمون الخدمة العسكرية.

4/ **أراضي البايلك**: تشمل الأراضي التي يملكها الباي وحاشيته، و يملك هذا الاخير حرية التصرف فيها و تم الحاقها بالبايليك عن طريق المصادرة او شراءها او "وضع اليد عليها في حالة الشغور او عند ترحيل السكان المقيمين عليها عند امتناعهم عن دفع المطالب المخزنية او عصيانهم اوامر القياد و رجال البايليك"[4], هذه الأراضي تُستغل وفق نظام "الخماسة".

في ضواحي وهران كانت ملكيات البايليك تقدر ب 11 250هكتار, اما تلك التي تنتشر حول مدينة قسنطينة فكانت تقدر ب 60 000هكتار, 48 الف منها تستغل في انتاج الحبوب و 12 الف لإنتاج مختلف الخضر و الفواكه.

5/**اراضي الوقف**: هي أراضٍ مُخصصة لأغراض دينية أو اجتماعية، ويتم استغلالها لصالح المجتمع أو لمشاريع خيرية.

ب/ الانتاج الزراعي و نوعه: اتسم الاقتصاد الجزائري خلال فترة الحكم العثماني بتنوعه بين الزراعة وتربية الماشية وكذا الصناعة والتجارة.

---

[2] ناصر الدين سعيدوني, الشيخ المهدي بوعبدلي, الجزائر في التاريخ العهد العثماني , المؤسسة الوطنية للكتاب, الجزائر, 1984,ص 51.

[3] بلعقون محمد الصالح,نظام الاراضي الفلاحية في عهد الدولة العثمانية بالجزائر,المجلة الجزائرية للدراسات التاريخية و القانونية,المجلد6/العدد3,تاريخ النشر 2022/01/28,ص 10.

[4] ناصر الدين سعيدوني, الشيخ المهدي بوعبدلي, الجزائر في التاريخ العهد العثماني , مصدر سبق ذكره,ص52.

الزراعة: حظيت الزراعة خلال فترة الحكم العثماني للجزائر بالقسط الكبير في العملية الانتاجية نظرا لطبيعة المجتمع الجزائري الذي يشكل فيه سكان الارياف و الجبال ما يعادل 90% من اجمالي سكان الجزائر, ما جعل أغلبية سكانه يمتهنون الزراعة وتربية الماشية.

كانت الطرق التقليدية هي المستعملة في الزراعة كالمحراث و المنجل بينما الري كان يعتمد على مياه الامطار لعدم توفر الخزنات و القنوات, كذلك كانت القبائل تقوم بزراعة جزء من اراضيها و تترك الجزء الاخر بورا ليستغل في الموسم المقبل وفق طريقة المناوبة.

كذلك هناك بعض الاراضي التي كانت تتصف بطابع إنتاجي موجه للسوق مثل منطقة القبائل التي كانت تتصف بطابع إنتاجي لزيت الزيتون الذي يصدر للخارج وكذا التين المجفف. اما الأراضي الحضرية (التي تقع داخل المدن والحواضر والتي كانت مملوكة للتجار والحرفيين والنبلاء) فقد خصصت لزراعة الأشجار المثمرة خاصة بضواحي وهران ومعسكر وتلمسان والقليعة.

أهم المحاصيل الزراعية:

1/ الحبوب: كانت تزرع في مناطق الأطلس التلي والهضاب الداخلية تتسم بنوعيتها الجيدة وتعرف بـ (البليوني) , أما المناطق الساحلية وبعض السهول المنخفضة فكانت تنتج قمحا رديء النوعية، وقد قدرت مساحة أراضي الحبوب التي يملكها البايلك في الجهة الشرقية بـ 4800 جابدة وفي الجهة الغربية بـ 3500 جابدة بالإضافة إلى 5212 جابدة موزعة على موظفي الدولة[5]. ففي سنة 1708 م تمكن البايلك من تصدير 150 ألف شحنة من الحبوب.

2/الأشجار المثمرة: كالتين والزيتون والبرتقال والعنب والمشمش والخوخ وحب الملوك ...إلخ بحيث كانت مزارع البرتقال وحقول العنب منتشرة حول البليدة والجزائر العاصمة والزيتون ببلاد القبائل وعنابة.

3/ البقول والخضر بمختلف أنواعها: كالخيار والطماطم والبصل والبطاطا والفلفل والدلاع والبطيخ.

4/ المزروعات ذات الطابع التجاري: كالقطن والكتان والتبغ بالإضافة إلى إنتاج العسل والشمع لاسيما في إقليم عنابة والقالة.

5/ الأشجار الغابية: كانت تغطي مساحات شاسعة في جهات التل والهضاب العليا ومرتفعات الأطلس الصحراوي إلا أن عددها تراجع في أواخر فترة الحكم العثماني بسبب إقامة المساكن وصنع الأثاث والطهي والتدفئة بالإضافة إلى صناعة السفن ففي 1781 م, تم صنع 50 سفينة مجهزة بالمدافع و منها أشجار الزان والصفصاف والصنوبر والفلين.

6/ الثروة الحيوانية: كالأغنام والماعز والأبقار والخيل والبغال والحمير والجمال وكانت تستخدم في النقل والجر والحرث. ساهمت هذه الثروة الحيوانية في توفير كميات كبيرة من الصوف والوبر والجلود التي تستعمل في صنع الخيام والنسج، وحسب الإحصائيات الأولية للجيش الفرنسي عند دخوله الجزائر فقد كانت الجزائر فقد

[5] ناصر الدين سعيدوني, الشيخ المهدي بوعبدلي, الجزائر في التاريخ العهد العثماني, المصدر السابق, ص 58.

كانت البلاد تتوفر على 6850250 رأس غنم و 3384902 رأس ماعز و 1031738 رأس بقر و 213321 جمل وناقة و 178864 حمار و 131035 حصان و 109069 بغل.

بالإضافة إلى هذه الثروة الحيوانية هناك ما تتوفر عليه السواحل الجزائرية من أسماك ومرجان إلا أن استهلاكها من قبل الجزائريين كان ضعيفا.

3/القطاع الصناعي: كان النشاط الصناعي أنذاك ينحصر في المهن التقليدية والحرف اليدوية مثل التي كانت معروفة في الاقطار الاسلامية و البلاد الاوروبية. كانت الصناعة آنذاك ترتكز اساسا في المدن, تتسم بالتنوع و الاتقان و التنظيم ففي مدينة قسنطينة مثلا كان هناك ما يقارب 20 حرفة و في الجزائر العاصمة ما يقارب 40 حرفة و على راس كل حرفة امين. كما كانت كل مهنة تختص بشارع او سوق ينسب اليها مثل سوق العطارين و سوق الخشبة و زنقة النحاسين.....كذلك اتصف الانتاج الصناعي في الأرياف بالبساطة كونه موجه لسد الحاجيات الضرورية فكان يتلخص في الأدوات الفخارية والخشبية والطينية والأنسجة الصوفية [كالجلابة والبرنوس والحايك والخيمة والزرابي والأحزمة والعمائم] بالإضافة إلى حاجات أخرى كالمناجل والأسلحة والألجمة....إلخ

بينما كان انتاج المدينة موجه لأغراض تجارية بحتة [كالخياطة والطرز والنسيج] بالإضافة إلى الحلي والجواهر والأحزمة، والمناديل والعطور. غير ان الصناعة الجزائرية عرفت نوع من التراجع في اواخر القرن 18.

أهم الصناعات الجزائرية في العهد العثماني:

①- **صناعة السفن:** شجع على صناعة السفن نشاط البحرية الجزائرية وتطور عمليات الغزو البحري، بحيث كان يتم صناعة سفن تتجاوز حمولتها 300 طن وتصل إلى 400 طن في مرسى الجزائر وهي من نوع الفرقاطات مجهزة بـ 20 إلى 30 مدفعا.

②- **صناعة الأسلحة:** كالبنادق وسبك المدافع وتحضير البارود والتي كانت تصنع بالمدن الكبرى كقلعة بني راشد وقسنطينة والجزائر العاصمة، بالإضافة إلى ورشات أخرى بجرجرة والحضنة والزيبان وميزاب.

③- **الصناعات التحويلية**: كتحضير مواد البناء وتذويب المعادن كالحديد والفضة والزنك بالإضافة إلى استخراج الملح وصناعة العملة والتي تنتشر في المدن الكبرى وبعض المناطق الجبلية كبلاد القبائل. وهناك مدن أخرى تهتم باستخراج ملح النترات وصنع الأدوات الفخارية والأواني الفخارية والخزفية والزليج الملون والمطلي بالغراء في كل من ندرومة، تلمسان، شرشال وميلة.

④- **الصناعات الغذائية**: كانت تتم باستعمال أفران الخبز ومطاحن الدقيق وعصر الزيتون وتصبير الفواكه ففي مدينة الجزائر وحدها نجد هناك 22 مطحنة مائية و 18 مطحنة هوائية، بالإضافة إلى صناعات أخرى كتجفيف الفواكه وتحضير المربى.

⑤- **صناعة النسيج**: التي تطورت على أيدي الأندلسيين كصناعة الزرابي والأقمشة والشاشية والقطيفة، وكانت أكبر مراكز صناعة الأقمشة القطنية والكتانية مدن ندرومة، مازونة، مستغانم، البليدة والجزائر العاصمة. بالإضافة إلى الأنسجة المحلية مثل الجلابيب والبرانس والأحزمة، ازدهرت أيضا صناعة الشاشية والتطريز خاصة بالنسبة لملابس القطيفة .

⑥- **صناعة الحلي والأحجار الكريمة**: كانت صناعة الحلي كالأساور و الخلاخل و الخواتم و الاقراط تشتهر بها اث يني و ايت منقلات بجبال جرجرة و بعض القرى بالأوراس و بعض الواحات الصحراوية, بينما صناعة الاحجار الكريمة فقد اختصت فيها الجالية اليهودية و شجعهم على ذلك ارباحها الكثيرة التي تتراوح بين 30 و 50% من قيمة الحلي.

4/التجارة في الجزائر خلال فترة الحكم العثماني:

شهدت التجارة بشقيها الداخلي والخارجي تطورات ملحوظة خلال فترة الحكم العثماني(1518-1830) بحيث اصبحت الجزائر مركزًا تجاريًا مهمًا في البحر الأبيض المتوسط.

ا/التجارة الداخلية: انتشرت الأسواق المحلية في مختلف انحاء الجزائر خاصة في المدن الكبرى مثل الجزائر العاصمة، وهران، وقسنطينة، التي كانت تعرف حركية كبيرة و تنوع السلع المتداولة, كما كانت هناك حركة نشطة لتبادل المنتجات بين المناطق المختلفة مثل الشمال والجنوب. كما كانت هناك أسواق أسبوعية وأخرى موسمية، في مدينة الجزائر مثلا نجد شارعين رئيسيين تتركز فيهما الأسواق التجارية:

أ/ أولهما يمتد من باب عزون إلى باب الوادي: نجد فيه سوق الكتان، سوق الزيت، سوق اللوح، دار اللحوم، سوق الخضارين...إلخ

ب/ ثانيهما يمتد من وسط المدينة وينحدر نحو المرسى: نجد فيه سوق السمن وتباع فيه الكتب ويتجمع فيه الخطاطون، وبجوار هذه الأسواق كانت تنتشر المقاهي والفنادق والحمامات، ما يسمح بالاجتماع وتبادل البضائع وعقد الصفقات.

في مدينة قسنطينة ارتبط النشاط التجاري بقوافل تخرج إلى تونس يتم من خلالها استيراد الأقمشة الحريرية والخيوط المذهبة والشاشية والآلات الحديدية والعقاقير والأدوية والجواهر...إلخ، وبالمقابل تصدر البرانس والجلود والحياك والمواشي والحنة وريش النعام والبارود...إلخ، وقد قدرت قيمة بضائع قافلة متجهة نحو تونس عام 1806م بما لا يقل عن 100000 ريال ما يعادل 535000 فرنك ذهبي[6]

كذلك تلمسان استقطبت تجارة المغرب الأقصى والجهات الغربية من الجزائر فكانت تستقبل من جبل طارق وفاس عبر ممر تازة ومن أقاليم الجنوب [القطن، التوابل، الأقمشة، الجلود، خشب البنادق، ريش النعام، العاج والعلك...إلخ] وتصدر الحبوب والبلاغي والزيت إلى المغرب الأقصى بما يعادل 300 ألى 400 ألف فرنك ذهبي كل سنة.

إضافة إلى هذه المراكز الثلاث هناك بعض المحطات التجارية الأخرى المهمة في الواحات الصحراوية مثل ورقلة، توقرت وقرى وادي ميزاب التي تبرم صفقات من التبادلات خاصة مع السودان.

ب/التجارة الخارجية

[6] ناصر الدين سعيدوني, الشيخ المهدي بوعبدلي, الجزائر في التاريخ العهد العثماني , المصدر السابق, ص 72.

عرفت التجارة الخارجية للجزائر خلال العهد العثماني نشاطا و ازدهارا كبيرا بفضل موقعها الجغرافي الاستراتيجي على البحر الأبيض المتوسط، الذي جعلها نقطة وصل بين أوروبا، إفريقيا، والشرق الأوسط و كذلك الدور الكبير الذي لعبه الأسطول البحري العثماني في حماية السواحل والموانئ.

هذا الوضع جعل الموانئ الجزائرية، مثل الجزائر العاصمة، وهران، ومدينة بجاية، بمثابة محطات تجارية حيوية للعديد من السفن التجارية القادمة من مختلف أنحاء العالم, كما كونت علاقات تجارية مع العديد من الدول خاصة الدول الاوروبية مثل فرنسا و إسبانيا وإيطاليا. هذه العلاقة التجارية الوطيدة التي ربطت الجزائر بالموانىء و الاسواق الاوروبية مدعمة اساسا بالتواجد اليهودي في الجزائر و كذا تواطىء بعض الدايات معهم خاصة في اواخر القرن الثامن عشر. فقد تم تزويد الاسواق الفرنسية بالحبوب عملا بالاتفاق الجزائري الفرنسي (1791) الذي ينص على تقديم تسهيلات تجارية لفرنسا لشراء الحبوب و كذا قروض مالية و التي تطورت الى حادثة المروحة عام 1980. ففي 1793تم شحن 100 سفينة من ميناء وهران قدرت حمولتها ب 75000 قنطار من القمح و 60000 قنطار من الشعير[7].

فكانت الجزائر تقوم بتبادل مجموعة واسعة من السلع, فكانت صادراتها تتمثل في: العديد من المنتجات مثل الزيوت، التمور، الصوف, المواد الغذائية, الألبسة، الحبوب، الخشب، والأحجار الكريمة. بينما وارداتها فكانت تأتي من أوروبا والشرق الأوسط في شكل الأسلحة، الأقمشة، السلع الفاخرة، المعدات المعدنية، والمشروبات الكحولية.

5/النظام المالي و الضريبي: خلال فترة الحكم العثماني للجزائر كان "الدار المال" أو "بيت المال" هو المؤسسة المسؤولة عن جمع الإيرادات المالية للدولة وتنظيم إنفاقها، سواء في الحروب أو في دفع رواتب الموظفين الحكوميين وفيما يلي انواع الضرائب التي كانت تفرض.

ا/ الضرائب المباشرة:

- **الجزية**: هي ضريبة تُفرض على غير المسلمين (اليهود والمسيحيين) الذين يعيشون في الجزائر مقابل الحماية التي توفيرها لهم الدولة العثمانية. وكان مقدارها يعتمد على الحالة الاقتصادية للفرد.
- **الزكاة**: كانت تُجمع من المسلمين وفقًا للشريعة الإسلامية، وتُخصص لمساعدة الفقراء والمحتاجين. **مقدارها** هو 2.5% من الأموال المدخرة أو المحاصيل الزراعية.
- **الخراج**:ضريبة تُفرض على الأراضي الزراعية، و تُدفع من المحاصيل أو الإنتاج الزراعي. **مقدارها** يتفاوت حسب نوع الأرض والمحصول.

ب/ الضرائب غير المباشرة:

- ✓ **الضرائب الجمركية والتجارية**: كان يتم فرض ضرائب على السلع التي تمر عبر الموانئ الجزائرية باعتبارها مركزًا تجاريًا مهمًا، كما كانت هناك **ضرائب داخلية** تُفرض على التجارة الداخلية التي تتم بين المدن الجزائرية.

[7] ناصر الدين سعيدوني, الشيخ المهدي بوعبدلي, الجزائر في التاريخ العهد العثماني , المصدر السابق, ص 77.

- ✓ **الضرائب على الصناعات والحرف:** تُفرض على الصناعات المحلية وعلى الحرفيين والتجار المحليين مثل صناعة النسيج، وصناعة الأسلحة، وصناعة الجلود، وغيرها.

ج/الضرائب العسكرية: هي ضرائب تُفرض لتمويل الجيش الذي يقوم بحماية الأراضي الجزائرية، و كذلك لتمويل الحملات العسكرية, تُجمع من السكان المحليين عبر فرض رسوم مالية أو عن طريق إجبار الفلاحين على تقديم خدمات عمالية أو تجهيزات للجيش.

د/ الضرائب العقارية (ضريبة الأراضي): تفرض على أصحاب الأراضي و تتفاوت حسب نوع الأرض.

ملاحظة/ عان القطاع الضريبي في الجزائر خلال فترة الحكم العثماني من العديد من المشاكل المتعلقة بالفساد بحيث كان بعض الموظفين يعمدون إلى جمع مبالغ أكبر من المقررة، مما أثر سلبا على الفلاحين والتجار. كما كانت نفقات الدولة العثمانية على الجيش والحملات العسكرية تتطلب جمع مبالغ كبيرة من الضرائب، مما أثقل كاهل السكان المحليين. ساهم تفوق البحرية الجزائرية في البحر الابيض المتوسط و بشكل كبير في تمويل خزينة الدولة بمبالغ طائلة سواء عن طريق الغنائم البحرية او بيع العبيد و فداء الاسرى[8]. كما كانت خلال القرن الثامن عشر جميع الدول الاوروبية التي تمارس الملاحة في حوض البحر الابيض المتوسط تدفع ضرائب سنوية للجزائر تتراوح قيمتها ما بين 30 الف و 100الف دولار سنويا و هذا دليل على قوة و هيبة الجزائر في تلك الفترة[9].

خاتمة: شهدت الجزائر خلال فترة الحكم العثماني تحولات اقتصادية كبيرة، تأرجحت بين فترات من الازدهار أحيانا وفترات من الركود أحيانا أخرى. فبالإضافة إلى الاستقرار السياسي الذي عرفته الجزائر في تلك الفترة ، شهدت البلاد أيضا تطورا زراعيا وتجاريا ملحوظا، بينما القطاع الصناعي فلم يحظى بالاهتمام الكبير لعدة أسباب أهمها الضرائب المرهقة وكذلك احتكار الأجانب لبعض الصناعات المهمة، بالإضافة إلى نقص الاستثمار في هذا القطاع.

---

[8] , محمود احسان الهندي,الحوليات الجزائرية تاريخ المؤسسات في الجزائر من العهد العثماني الى عهد الثورة فالاستقلال, العربي للإعلان و النشر,دمشق,1977,ص51.

[9] امير يوسف ,الواقع الاقتصادي للجزائر خلال العهد العثماني(1519-1830), مجلة قضايا تاريخية, مخبر الدراسات التاريخية المعاصرة, المدرسة العليا للأساتذة, بوزريعة الجزائر, العدد الثامن, ديسمبر 2017, ص 61.